باكستان

من الاعصار الى الانتخابات

الرئيس يحيى خان

الشيخ مجيب الرحمن وذو الفقار علي بوتو

● الكارثة كشفت فساد الادارة القائمة وعقم سياسة الحاكمة

قبل بضعة أيام من الانتخابات العامة في باكستان كان التوتر يزداد حدة : قتل شخص وجرح اثنا عشر آخرون في اضطرابات نشبت في كراتشي بعد صلاة نهاية رمضان . وعقد في كراتشي اجتماع طارئ وعلى مستوى عال ، واعطيت الاوامر للشرطة والجيش للمحافظة على الامن . كما قامت عدة احزاب سياسية في باكستان الشرقية تطالب بتأجيل الانتخابات . الا ان الرئيس يحيى خان رفض التأجيل ولكنه استثنى فقط المناطق المنكوبة من الاعصار الاخير الذي أودى بمئات الالوف من الضحايا ، على ان تجرى الانتخابات فيها في وقت لاحق . والانتخابات التي جرت في اول الاسبوع هي اول انتخابات تجري في باكستان منذ عام ١٩٤٧ .

لقد كان هناك ٢٠٠٠ مرشح يمثلون ٢٤ حزبا الى جانب تشكيلة من المستقلين ، بما فيهم مارشال جو و ٤ جنرالات وعلاقة موظفين حكوميين ورئيس استخبارات متقاعد . وقد تصارع هؤلاء على ٣٠٠ مقعد في المجلس البرلماني . وسيعطي الرئيس يحيى خان الثلاثمئة الفائزين ، فرصة ١٢٠ يوما لوضع مسودة دستور جديد او مواجهة حل المجلس واجراء انتخابات اخرى . وقد وضع الرئيس يحيى خان هذا الحد الزمني لمنح البرلمان من اعادة تاريخ البرلمان الذي خلفه ، والذي استمر ٨ سنوات دون تقديم دستور جديد . وستبدأ فترة الانذار بعد اجراء الانتخابات المؤجلة في المناطق المنكوبة . فقد كان يحيى خان قد صرح عندما استلم السلطة في اذار ١٩٦٩ : « اريد ان تكون واضحا انه ليس لدى طموح آخر سوى خلق الظروف الملائمة لانشاء حكومة دستورية. والهدف الاساسي هو الانتقال السلمي للسلطة الى ممثلين منتخبين » ..

وكان الجنرال قد اعلن الاحكام العرفية وألغى الدستور وحل المجلس ، عندما استلم السلطة . كما منع المظاهرات السياسية ، واتخذ اجراءات لوضع حد للفساد في الادارة وهروب الرساميل. وأصدر مرسوما يجبر خلق الفروع النقابية في الامبريالي (في عهد الاستعمار البريطاني للهند) وهو جيش مغلق وشديد الانضباط . ولكن توجد في داخله صراعات مصدرها ، التيارات المختلفة.

فهناك فئة اصولها الاجتماعية أقل ارستقراطية من الرؤساء الحاليين ، ومنها مارشال الجو أصغر خان ، الذي يرى بأن على الجيش ان يلغي الاحكام العرفية . وقد أسس أصغر خان حزبا اسمه « حزب العدالة » ، ولكن شعبيته ليست كبيرة . كما ان هناك تيارا آخر ، يمثله مارشال الجو نور خان الذي كان حاكم باكستان الغربية قبل ان تقسم الى ٤ محافظات. وكان المارشال نور خان نشيطا وطموحا ، اتخذ عدة اجراءات خارجة عن نطاق صلاحياته ، وكانت سياسته تتسم بنوع من التقدمية الاجتماعية ، مما اثار خوف العائلات الحاكمة ، ودفع بالرئيس يحيى خان الى اقالته ، مبعدا بذلك منافسا محتملا لسلطته.

واذا كان الرئيس يحيى خان قد حدد على المجلس الدستوري المنتخب ان يضع مسودة للدستور « ترتكز على الاسلام ، وتؤمن استمرار الوحدة الفدرالية والتضامن الوطني ، مع اعطاء نوع من الاستقلالية الجزئية لمجالس المحافظات » وأيضا سيكلفه بتحديد صلاحيات الشريعة المقبلة ، وخاصة صلاحيات مجالس المحافظات ، فان كل ذلك سيتم في المجلس الدستوري تحت « عين الجيش المراقبة » . لهذا احتفظ الرئيس خان بحق نقض او رفض عمل المجلس الدستوري وبضع فيتو على مسودة دستور تعطي درجة من الاستقلالية الاقليمية ، لا يراها والجيش ، مناسبة لباكستان ـ او بالاحرى ـ لا يراها مناسبة لمصالحه نظام الـ ٢٣ عائلة الكبرة التي تملك ثلاثة ارباع القوة الصناعية والاقتصادية في البلاد . ولكن تجدر الاشارة انه بالرغم من ذلك ، فان يحيى خان استطاع ان يكسب شعبية جزئية ، عبر اعادة الحريات السياسية الجزئية، وعبر توزيع نسب المقاعد حسب عدد السكان ، مما سيعطي باكستان الشرقية عددا أكبر من المقاعد .

وقد كانت الحملة الانتخابية في باكستان مناسبة لمناقشات محتدمة ولا علاء الاصوات المطالبة بالاستقلالية الاقليمية ، خاصة في المحافظة الشمالية الغربية وفي السند وباكستان الشرقية . واذا كانت الصلة واهية بين جناحي باكستان واللذين تفصل بينهما مسافة بعيدة من الارض ، غير الباكستانية ، فان هذه الصلة الضعيفة كانت تتعرض في الفترة الاخيرة لضغط سياسي متزايد ويتوقع ان ترتخي ضغوطها الاعصار التي ضربت باكستان الشرقية ، وهي في عملية الابتعاد والانقسام بين المجتمعين الغربي والشرقي .

وقبل ايام من الانتخابات بات من شبه المؤكد ان الشيخ مجيب الرحمن قائد « حزب رابطة الشعب » في باكستان الشرقية ، سيحصل على الاكثرية . ويتوقع ان يحصل على ثلثي المقاعد التي هي من حق باكستان الشرقية في المجلس الجديد .

وتمثل هذه الرابطة اقوى تيار وطني يتكلم برنامجا من ٦ نقاط يطالب باستقلالية اقليمية واقتصادية واسعة ، على ان تبقى مسألتا الدفاع والسياسة الخارجية من صلاحيات الحكومة المركزية . ويطالب في البرنامج ايضا ان يكون للدولة المحلية حق بتجارتها الخاصة وحق انشاء قوات عسكرية .

وتتمتع مجيب عبد الرحمن بشعبية واسعة . وكان قد قاوم النظام السابق ، وساهم في استقاطه . وقد كانت احدى شروط الاحزاب ليحيى خان ، اطلاق سراح مجيب عبد الرحمن من السجن . وهو وسطي ، يمثل طلقات الطبقة الوسطى، وبوزع تهجماته بين الرجمين والثور الصينة . ويقال انه يحوز سرا ، على ملايين العائلات الكبرى ، ويتمتع « بعطف الولايات المتحدة » ، كما يقال ايضا انه عقد اتفاقا سريا مع يحيى خان . وكانت تصريحاته بعد الكارثة الاخيرة ، قد أصبحت أكثر راديكالية . وقد صرح انه اذا استلم السلطة فانه سيؤمم المصارف الرئيسية والصارف وتجارة الجنفيس ، كما سيسعى الى توزيع عادل لدخل موارد البلاد على جناحيها الغربي والشرقي ، كما انه سيخفض من سيطرة البنجاب على الادارة والجيش والاقتصاد ، ويعطي البنغال دورا تتناسب واهميتهم الديموغرافية ـ التشاورهم الجغرافي .

والنزعة الاستقلالية قوية ايضا في محافظة السند ، حيث تؤيد « جبهة السند التحررية » بقيادة ج. م. سيد ، برنامج النقاط الست لحزب « رابطة الشعب » بقيادة عبد الرحمن . وتطالب هذه الجبهة ان تصبح اللغة السندى لغة رسمية تتمتع بذات مقام اللغة البنغالي والاوردو . ولكن هذه الجبهة تراجعت بعض الشيء امام اتساع شعبية حركة « الاخوة الشعبي » بقيادة ذو الفقار بوتو . وسيطر في بلوخستان وفي الشمال الغربي « حزب الشعب الوطني » ، وهو أقرب لخط موسكو من الصين خط بكين ، ويقوده ولي خان . وهو يؤيد مشاريع مجيب عبدالرحمن الدستورية، ويطالب باستقلال الدين الاسلامي لاهداف سياسية .

اما حزب ذو الفقار بوتو ، فهو يطرح نفسه بانه ضد الاقليمية ، وقد خلق « باسم الاسلام والديمقراطية والاشتراكية » ، حزب « الشعب الشعبي » . وتتوقع لهذا الحزب الحصول على عدد كبير من الاصوات في البنجاب وفي السند . وقد رشح بوتو نفسه في عدة دوائر انتخابية وهو يقسم انه اذا ما وصل الى السلطة فانه سيقاتل الهند . وهو يؤكد بانه يأخذ في الاعتبار الاقطاعية والرأسمالية ، وبان العين واحدة في صدغة باكستان الفعالة . وبالطبع ، فقد انحسر نفوذ هذا الخط نفعه بورجوازية باكستان الشرقية ، والطامح بالتطور الرأسمالي .

وقبل ايضا ، تفضل بورجوازية باكستان الشرقية « رابطة الشعب » ، حزب محمد علي جناح ، مؤسس باكستان . وقد تعرض هذا الحزب لعدة انقسامات لا فروق اساسية بينها ، كانت نتيجة صراعات شخصية . وهذه الصراعات الاسلامية تقبل معدلها بعض التأصيلات الاسلامية في الاقتصاد . وهي قادرة منفردة او بدخول الدولة في انشاء جبهة اسلامية واحدة ، وقد عدم تمكنها من الانضمام الى « جامعة الاسلام » ، التي هي الرابطة الرابعة « جامعة الاسلام » ، التي تضم الاندونوسية الاسلامية ، على الحد من خطر الشيوعية في المنطقة .

وتمثل الجماعة الاسلامية ، على الصعيد الانتخابي ، قوة لا يستهان بها . وهي تؤيد الحكومة المركزية بشكل عام .

لقد ادى بطء وعدم فعالية ردة فعل الحكومة المركزية على كارثة الاعصار التي ضربت باكستان الشرقية ، الى شد أزر المطالبين بالاستقلالية الاقليمية ـ المسألة التي كانت القضية الرئيسية في الانتخابات . ومطلب البنغالي في الاستقلالية هو في الحكومة المركزية انما هو تعبير آخر عن عملية الانقسام الذي كان ميزة التطور السياسي لباكستان خلال القرن . ويقابلها مطالب مشابهة في الجناح الغربي ، حيث يرفضون الاستمرار في التعرض لاستغلال البنجاب منذ ٢٠ عاما .

ولكن المسألة الاكثر جوهرية الآن ، من كون ان استغلال الباكستان هو موضع الرهان في الفترة القادمة التي ابتدأت مع اجراء الانتخابات هذا الاسبوع ، وهي التي ستقرر طبيعة المرحلة القادمة في البلاد ، هي تلك الهوة العميقة بين الطبقة الفنية والطبقة العقرة في كلا الجناحين الشرقي والغربي ، اي نظام الثلاثة وعشرون عائلة باكستانية كبرى .

ان عدد سكان باكستان الشرقية يفوق ٧٣ مليون نسمة بينما عدد سكان باكستان الغربية هو ٦٠ مليون نسمة . ولكن الاكثرية الساحقة في باكستان الشرقية لا تصارع من اجل النجاة من كارثة الاعصار الاخير ـ ولم يكن الاول الذي ضرب المكان نفسه ـ بل انها في الاوقات العادية تعاني مراعا متواصلا من اجل البقاء على قيد الحياة ـ الاعصار الاخير كان قد ضرب المكان نفسه في ايار ١٩٦٥ ، وحيث ٨٠٪ من سكان باكستان الشرقية (٧٠ مليون نسمة) تعيش في منطقة أرض الدلتا ، وهي أكثر مناطق العالم كثافة سكانية ، أي حوالى ١٢٠٠ نسمة لميل مربع واحد ، ويعتبرون من أفقر الناس في العالم . فمعدل دخل الفرد السنوي ٢٠٠ روبية، بينما معدل دخل الفرد في باكستان ككل ، بما فيها الغربية (الاغنى نسبيا) يبلغ ٤١٨ روبية .

ويؤكد القصادبون من باكستان الغربية هذا التفاوت ، وبانه قد اتسع ايضا : كان معدل دخل الفرد في الغرب ١٧٠٩٪ أكثر منه في الشرق ، في عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ . بينما أصبح ٣٧٠١٪ أكثر في عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ . كما ان ٥٠٪ من سكان باكستان الشرقية تقريبا ، عاطل عن العمل !

فثلاثون وعشرون سنة ترك حكام باكستان الغربية ملايين الشرقيين يهوتون ويضعفون ، بينما كانت باكستان للبنجاب ـ ويقولون عنهم هناك بانهم « الاشطر والاسمن » ـ وقد اشترك الجيش والاقطاع وكبار الموظفين سويا ، في عملية امتصاص الثروة الفشلة الى متجها الشرق، باركين سكانه ضحية للتفقر ولقمة سائغة للاعصارات التي تضرب الدلتا . واذا كان في باكستان الغربية مستوى من الفقر شنيع ، فليس من باب التضخيم ممكن ، القول بان الوضع في باكستان الشرقية اسوأ . ويمكن اختصار التناقض القائم فقط بمقارنة التناقض القائم بين « برازيليا ايوب خان » ـ اي اسلام اباد العاصمة الجديدة ـ وقصور البلور فيها ، وبين اكواخ الدلتا في الشرق !

يقولون في باكستان الشرقية ان فلائل بنهم أما الاكثرية فكانت تفضل لو ان ثمن تلك المغامرة من فيضانات نهر الغانجين . ويشرون ايضا ان كون الحكومة المركزية قد انفقت ٢٠٠٠ مليون روبة خلى بناء « قصور البلور » في اسلام اباد العاصمة ، ولكنها لا تنفق ٢٠٠ مليون روبة فقط لبناء ملاجيء واقية ضد الاعصار ، في الدلتا .

ان معظم الازدهار النسبي لباكستان الغربية ، وخاصة مراكزها المدنية ، قائم على فائض تجارة باكستان الشرقية ، الاجنبية ، وهذا الفائض تحوله الحكومة المركزية لدفع نفقات التصنيع في باكستان الغربية . هذا ، بينما تنفق الحكومة المركزية ٦٠٪ من موازنة البلاد السنوية على الدفاع ، وشكل أساسي ، على دفاعيات البنجاب وكشمر، بينما يقوم المسيطرون العلمون على مصائر البلاد ، الجنرالات والصناعيين وكبار الموظفين ، ومعظمهم من البنجاب ، بتحويل مشاريع التنمية والمساعدات ، الى باكستان الغربية .

وتجدر الاشارة بان التحويل السنوي للموارد من الشرق الى الغرب هو بحوالي ٢٥٠ مليون روبية . والخسارة المتراكمة للمنطقة منذ ١٩٤٧ بالتالي (وبشكل خاص منذ ابتداء الحكم العسكري بتولي أيوب خان عام ١٩٥٨) قيمتها مخيفة . وبالمقارنة مع هذه الموارد ، فان كلفة اجراءات السيطرة على الفيضان في باكستان الشرقية ، ضئيلة نسبيا . وتؤكد عدة دراسات بان ٢٠ مشروعا من المشاريع متعددة الاهداف ، يمكن أن تزيل المشكلة بكلفة حوالى ٨٠٠ مليون دولار . وهذا الرقم يأخذ أهمية أكبر اذا ما قورن بما تنفقه باكستان على استيراد السيارات الاجنبية والبرادات والآلات التبريد والسلع الاستهلاكية الاخرى .

وما حصل خلال وبعد كارثة الاعصار الى أودت بمئات الالوف من الشرقيين ، من جهة ردة فعل الحكومة المركزية وما ستفعله تجاه هذه المشكلة في الشرق ، ليس فيه ما يذهل بقدر ٤٠ فيه ما يكشف بشكل أكثر حدة مدى الهوة التي تفصل بين الشعب الباكستاني ككل وبين الحكم القائم .

لقد وصلت فرق المنقذين والفرق الحكومية متاخرة كعادتها ، وبعد ان يكون هناك القليل مما يمكن فعله ، ثم تعود هذه الفرق الى مكاتبها المزودة بالات التبريد في داكا (العاصمة الشرقية) وفي اسلام اباد ، حتى الكارثة التالية . وتتكرر القصة ذاتها في تبرير التاخر لكون وسائل الاتصال قد خربت بفعل الاعصار . وكل ما يفعلونه وقت الكارثة هو ركوب طائرات الهليكوبتر والتحليق فوق المناطق المنكوبة بتفرجون ، ويرمون بمواد غذائية اذا ما خيل اليهم رؤية اشارة حياة بين الجثث . والواقع ان ليس لتلك المنطقة وسائل اتصالات حديثة حتى يخربها الاعصار ، ففي أفضل الاوقات يلك الانتظار أسبوعا كاملا عادة ، لتصل مركب بخفيف الى احدى الجزر .

هل كان هناك اي ادلة بان الحكم القائم سيأخذ المسألة جديا ، بعد ان اسلع الاعصار مئات الالوان هذه المرة ؟ ان ما صرح به الرئيس الباكستاني في مؤتمره الصحفي بعد الكارثة يلقي ضوءا ساطعا على عقلية الحكم القائم ، ويؤكد سلامة قول النيار الذي قد يأمل من معنى « العودة الى الحكم المدني الديمقراطي » في البلاد ، هذا الامل الذي « جرفه الاعصار مع مئات الالوف من الجثث الى البحر » .

قال يحيى خان : ان لمسألة السيطرة على الفيضان الاولوية في العمل . ولكن العمل الوحيد الذي أعلن انه سيقوم به لتحقيق ذلك هو أوامر اصدرها شخصيا لأخذ لجنه التخطيط المبادرة في استقطاب المساعدات الاجنبيه من كل الدول الصديقة لتمويل هذا المشروع ! قال : « أنا واثق بان المجتمع الدولي لن يخذلنا في تمويل البرنامج الذي له اهمية أساسية لمستقبل باكستان الشرقيه » . فالحكم القائم لا يرى الحاح المشكلة على صعيد البلاد . كما لا يبدو ان مسألة تعبئة الموارد الداخلية لحل المشكلة ، او على الاقل ، جعلها اقل خطرا ، موجودة على برنامج الحكم القائم . وقد أضاف الرئيس قائلا: « ننوي اقامة صندوق خاص لهذا الغرض ، وندعو الى تبرع الدول الصديقه والمؤسسات الدولية المالية ، كما ان باكستان نفسها ستقدم تبرعا مناسبا (!) » ان المجتمع الدولي لو استجاب أولا ، أي لو تبرع لبرنامج محل المعضلة هناك حتى بظل الحكم القائم قادرا على بناء قصور البلور ، او لا ، فان نجاح المجلس الدستوري الجديد في مهمه الموكلة اليه ، ومن ثم العودة الى الحكم المسمى المدني الديمقراطي في باكستان ، لن يعني شيئا مختلفا بالنسبة للاكثرية الساحقة الفقيرة ، المضطهدة في باكستان الشرقية والغربية معا . وستثبت كارثة الفيضان السيطرة على الفيضان في باكستان الشرقية ، ضئيلة نسبيا . وتؤكد عدة دراسات بان ٢٠ مشروعا من المشاريع متعددة الاهداف ، يمكن أن تزيل المشكلة بكلفة حوالى ٨٠٠ مليون دولار . وهذا الرقم يأخذ أهمية أكبر اذا ما قورن بما تنفقه باكستان على استيراد السيارات الاجنبية والبرادات والآلات التبريد والسلع الاستهلاكية الاخرى .

وما حصل خلال وبعد كارثة الاعصار الى أودت بمئات الالوف من الشرقيين ، من جهة ردة فعل الحكومة المركزية وما ستفعله تجاه هذه المشكلة في الشرق ، ليس فيه ما يذهل بقدر ٤٠ فيه ما يكشف بشكل أكثر حدة مدى الهوة التي تفصل بين الشعب الباكستاني ككل وبين الحكم القائم .

لقد وصلت فرق المنقذين والفرق الحكومية متاخرة كعادتها ، وبعد ان يكون هناك القليل مما يمكن فعله ، ثم تعود هذه الفرق الى مكاتبها المزودة بالات التبريد في داكا (العاصمة الشرقية) وفي اسلام اباد ، حتى الكارثة التالية . وتتكرر القصة ذاتها في تبرير التاخر لكون وسائل الاتصال قد خربت بفعل الاعصار . وكل ما يفعلونه وقت الكارثة هو ركوب طائرات الهليكوبتر والتحليق فوق المناطق المنكوبة بتفرجون ، ويرمون بمواد غذائية اذا ما خيل اليهم رؤية اشارة حياة بين الجثث . والواقع ان ليس لتلك المنطقة وسائل اتصالات حديثة حتى يخربها الاعصار ، ففي أفضل الاوقات يلك الانتظار أسبوعا كاملا عادة ، لتصل مركب بخفيف الى احدى الجزر .

هل كان هناك اي ادلة بان الحكم القائم سيأخذ المسألة جديا ، بعد ان اسلع الاعصار مئات الالوان هذه المرة ؟ ان ما صرح به الرئيس الباكستاني في مؤتمره الصحفي بعد الكارثة يلقي ضوءا ساطعا على عقلية الحكم القائم ، ويؤكد سلامة قول النيار الذي قد يأمل من معنى « العودة الى الحكم المدني الديمقراطي » في البلاد ، هذا الامل الذي « جرفه الاعصار مع مئات الالوف من الجثث الى البحر » .

قال يحيى خان : ان لمسألة السيطرة على الفيضان الاولوية في العمل . ولكن العمل الوحيد الذي أعلن انه سيقوم به لتحقيق ذلك هو أوامر اصدرها شخصيا لأخذ لجنه التخطيط المبادرة في استقطاب المساعدات الاجنبيه من كل الدول الصديقة لتمويل هذا المشروع ! قال : « أنا واثق بان المجتمع الدولي لن يخذلنا في تمويل البرنامج الذي له اهمية أساسية لمستقبل باكستان الشرقيه » . فالحكم القائم لا يرى الحاح المشكلة على صعيد البلاد . كما لا يبدو ان مسألة تعبئة الموارد الداخلية لحل المشكلة ، او على الاقل ، جعلها اقل خطرا ، موجودة على برنامج الحكم القائم . وقد أضاف الرئيس قائلا: « ننوي اقامة صندوق خاص لهذا الغرض ، وندعو الى تبرع الدول الصديقه والمؤسسات الدولية المالية ، كما ان باكستان نفسها ستقدم تبرعا مناسبا (!) » ان المجتمع الدولي لو استجاب أولا ، أي لو تبرع لبرنامج محل المعضلة هناك حتى بظل الحكم القائم قادرا على بناء قصور البلور ، او لا ، فان نجاح المجلس الدستوري الجديد في مهمه الموكلة اليه ، ومن ثم العودة الى الحكم المسمى المدني الديمقراطي في باكستان ، لن يعني شيئا مختلفا بالنسبة للاكثرية الساحقة الفقيرة ، المضطهدة في باكستان الشرقية والغربية معا . وستثبت كارثة الفيضان السيطرة على الفيضان في باكستان الشرقية ، ضئيلة نسبيا . وتؤكد عدة دراسات بان ٢٠ مشروعا من المشاريع متعددة الاهداف ، يمكن أن تزيل المشكلة بكلفة حوالى ٨٠٠ مليون دولار . وهذا الرقم يأخذ أهمية أكبر اذا ما قورن بما تنفقه باكستان على استيراد السيارات الاجنبية والبرادات والآلات التبريد والسلع الاستهلاكية الاخرى .

قصور البلور في اسلام اباد كلفت : ٢٠٠٠ مليون روبيه + مئات الالوف من الضحايا .

بعثة الامم المتحدة

ندين البرنغال

■ اكد تقرير بعثة الامم المتحدة الخاصة انهام حكومة غينيا الفلوات « البرتغالية » الافريقية بقيادة ضباط برتغاليين ،غزو غينيا في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني الثالث . فقد ذكر التقرير الذي اعدته بعثة الخمس دول ـ بولونيا ، زامبيا ، نيبال ، كولومبيا وفنلندة ـ والتي قضت ٣ ايام في غينيا ان قوة مؤلفة من ٣٠٠ الى ٤٠٠ مسلح نزلت في كوناكري ، من سفن تقودها قوات برتغالية بيضاء ، بقيادة ضباط برتغاليين سفن .

واشار التقرير ان القوة كانت مؤلفة من وحدات من القوات المسلحة البرتغالية ،وشكل رئيسي من غينيا (بيساو) الخاضعة للاستعمار البرتغالي . وذلك بقيادة ضباط برتغاليين ومجموعة مؤلفة من الغنيين المعارضين للنظام القائم في غينيا ، الذين تم تدريبهم وتسلحهم في غينيا « بيساو » .

وكانت مصادر معلومات البعثة من اسرى معتقلين في كوناكري الى جانب المصدر الحكومي ومصادر اخرى ، ومن تقارير شهود عيان مستقلين ومن ادلة مادية ملموسة . وقد رفضت حكومة البرتغال رسميا استنتاجات البعثة ، واصدرت وزارة الخارجية بيانا اعلنت فيه ان الحكومة تعتبر استنتاجات بعثة التحقيق مرفوضة ، لانها لم تعط الحكومة البرتغالية فرصة دحض الحقائق المذكورة ! وحاولت الحكومة البرتغالية في بيانها اتهام البعثة بالتحيز ضدها ، وقالت « ان الشهادات التي جمعتها البعثة جاءت من دول افريقية وشيوعية (!) وجهات نظرها في كل ما يتعلق بالبرتغال معروفة !

وقالت مصادر دبلوماسية في الاسبوع الماضي انهم لا يتوقعون اي قرار من اجتماع مجلس الامن الاول لبحث تقرير البعثة . وتوقعت تلك المصادر ان المجلس سيعقد عدة اجتماعات قبل ان يتوصل الى نتيجة . والواقع ان مجلس الامن لم يتخذ بعد اي قرار ، لان صفة القرار المطلوب ستحتم ادانة البرتغال ، الذي سيشكل احراجا للدول الاعضاء في المجلس والاعضاء في منظمة حلف شمالي الاطلسي الذي يعد البرتغال بالسلاح ، وعلى راسهم الولايات المتحدة . وكان مندوب زامبيا قد طلب من مجلس الامن على ان تدفع البرتغال تعويضا لغينيا عن الخسائر التي نجمت عن الغزو . ودعت الى طرد البرتغال « المجرم الدولي » من الامم المتحدة اذا لم يتجاوب البرتغال واجراءات يجب ان يتخذها مجلس الامن . وكان مجلس الامن قد اجتمع مرة اخرى في السابع من الشهر الجاري لبحث التقرير ايضا بينما توزع خلال الاجتماع مشروع قرار اعدته زامبيا وغيرها من الدول الافريقية والاسيوية ، الاعضاء في مجلس الامن .

وتحاول لشبونة التعويض لنفسها عن الادانة التي يشكلها التقرير بحد ذاته حتى ولو لم يتخذ مجلس الامن ، بضغط اميركي ، قرارا بادانتها ، فتذيع انباء عن اعتداءات غينية على « اراضيها » في غينيا ـ بيساو . وقد ذكرت لشبونة في اوائل هذا الاسبوع انباء مزعومة حول اختراق رجال العصابات ، من « جبهة تحرير غينيا » ، مع وحدات من الجيش النظامي الغيني ، الحدود ، وشنوا سلسلة من الهجمات في بيساو ، بدعم من المدفعية الغينية . وذلك على ما يبدو ، ليس فقط لتبرير غزوها الاخير الواسع النطاق ، بشكل غير مباشر ، ولكن لتسجيل اتهامات مزعومة ضد كوناكري لتكون مبررا جاهزا لعمليات عدوانية برتغالية ضد غينيا ، تحاول فيه ضرب ملاجيء الثوار ومراكز تدريبهم في مناطق الحدود الغينية مع «بيساو»، واتهاك النظام القائم في كوناكري بقية اسقاطه لصالح الفئات المعارضة لنهج النظام التقدمي التي تقوم بتدريب وتسليح رؤوسها في غينيا ـ بيساو المحتلة .

تتمة / الجبهة الوطنية التقدمية المتحدة

فالطاقات الشعبية والمادية والمعنوية التي سنحشدها وتوجهها الجبهة المتحدة للقوى الوطنية التقدمية ستكون أقوى من حشود الامبريالية والصهيونية وستأتي مصداقا للقول المأثور القائل بان الشعب الذي يجيد توحيد قواه واستخدامها في الحرب الشعبية يستطيع مقارعة أشتى قوة امبريالية والحاق الهزيمة بها كما أثبتته تجارب الصين وكوريا والفيتنام مثلا .

واذا تجاوزنا النطاق العراقي (بشقيه العربي والكردي) ونظرنا الى الساحة العربية العامة يتبين لنا بأنه لا سبيل لتحشيد وتعبئة وزج طاقات الامة العربية في معركة النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية الا سبيل الجبهة المتحدة للقوى الوطنية التقدمية على الصعيدين القطري والقومي معا .

فبالاضافة الى البرلمات والمستلزمات الطبقية الاجتماعية للجبهة المتحدة نرى الواقع السياسي بغرض بدوره الجبهة(المتحدة سبيلا أضمن للانتصار فالتيارات الرئيسية (البعثية ، الناصرية ، الشيوعية ، حركة القوميين) والتيارات القطرية (جبهة التحرير الجزائرية، الجبهة القومية لليمن الشعبية ، الحركة التقدمية المغربية ، تيارات الثورة الفلسطينية ، القوى اللبنانية التقدمية ، القوى السورية التقدمة ، القوى التقدمية في الاردن والسعودية والخليج) لا يمكن ان تلتقي الا في نطاق الجبهة المتحدة فان انصهار هذه التيارات في تنظيم واحد هو أمر مستحيل ثم ان الموقف الخطر الذي نواجهه يتطلب حسما سريعا حلا واقعيا ممكن التحقق والتطبيق الاحزاب التقدمية على ميثاق وطني وهو أضعف الايمان بالجبهة المتحدة .

وتنظيم طاقات وقابليات وامكانيات جميع الاحزاب والهيئات الوطنية التقدمية وكذلك طاقات شعبنا العراقي بقوميتيه العربية والكردية والاقليات القومية في جبهة متراصة لخوض النضال ضد الاعداء الالداء لشعبنا : الامبريالية والصهيونية والاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية ، ولصد الغزو الاستعماري الصهيوني ولدره اخطار التآمر الاستعماري السنتوي ضد الحكم الوطني وضد استقلال ومصالح جمهوريتنا العراقية المحررة .

وليس هناك من سبيل عملي آخر . وليس هناك من طريق آخر يجمع على سلوكه جميع الاحزاب والهيئات التقدمية في البلاد .

فواقع مجتمعنا العراقي المتعدد القوميات والمتعدد الطبقات والاحزاب ـ وضرورات تطوره الاجتماعي وتقدمه الاقتصادي والسياسي والثقافي ومتطلبات خوض المعركة الوطنية الكبرى ضد الامبريالية والصهيونية ومستلزمات صيانة مكاسب شعبنا بل وحتى متطلبات نمو وتقدم احزابنا وهيئاتنا الوطنية التقدمية ايضا كل ذلك يحتم الجبهة المتحدة سبيلا وحيدا تلاحم قوى شعبنا التقدمية المثلة باحزابه التقدمية والثورية في جبهة متراصة موحدة .

لذلك كله يجب رفع شعار الجبهة المتحدة عاليا ، لذلك كله يجب النضال المثابر في سبيل تحقيقها . وكمساهمة متواضعة في هذا النضال يجب بيان حقيقة الجبهة وطبيعتها ونوعها الضروري لمرحلتنا النضالية وكذلك تحديد السبيل المؤدي اليها ، وبيان مستلزماتها وفي حالة تعذر قيامها بيان امكانية اتحاد الاحزاب التقدمية على ميثاق وطني وهو أضعف الايمان بالجبهة المتحدة .

لذا يجدر بنا الشروع بمعرفة طبيعة الجبهة المتحدة